

## الباب الثالث

### [ دراسة المعنى والمغزى ]

#### ٣,١ المقدمة

مما لا شك فيه أن كل لفظ وضع للدلالة على معنى معين في أي لغة من اللغات ، وتختلف دلالة اللفظة الواحدة باختلاف السياق الذي توجد فيه ، مما يمنحها أن معاني لا نهائية، تتعدد بتعدد الأشياء والوسائل والأفكار ، وتزداد دلالة المعنى اتساعا عندما اتجهنا إلى العمل الفني التي تنظم بلغة خاصة الذي يعد النموذج الأمثال للغة والبيان في أعلى قمته المتعلقة بالصور والأشكال براعة فائقة .

إن المعنى لا يأتي منفردا وإنما يأتي مع ما يشار إليه سواء كانت من الألفاظ المنطوقة أو الألفاظ المكتوبة وهي تسمى الكلام عند فرديناند دي سوسير. وقد حاول فرديناند في تكلم عن المعنى عند التفريق بين اللغة والكلام . كما قاله إبراهيم عبد الجواد ( ١٩٩٦ : ٢٤ ) في كتابه بأن دي سوسير قد يقول بأن اللغة : "هي النظام الذي استقر ورسخ بنوع من الاتفاق الاجتماعي بين أفراد الجماعة المعنية، يتفاهمون فيما بينهم من خلالها". وأما الكلام : "هو صورة اللغة المتحققة في الواقع في استعمال فرد معين في حالة معينة، وهذا الاستعمال يطابق النظام العام (اللغة) في صفاته الأساسية، ولكنه يختلف في تفصيلاته من فرد إلى فرد، ومن حالة إلى حالة".

إن هذه القضية : ( المعنى ) هي الجهود اللغوية التي بذلت من قبل الباحثين، وتلك الأبحاث التي اضطلع بها اللغويون القدامى من الهنود واليونان واللاتين وعلماء العصر الوسيط وعصر النهضة الأوروبية، فتحت كلها منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرست قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي، استفاد منها علماء اللغة المحدثون بحيث سعوا إلى تشكيل هذه التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير، وهو ما تجسم في تقدم العالم الفرنسي ميشال بريال (M.Breal) في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى وضع مصطلح يشرف من خلاله على البحث في المعنى، واقترح دخوله اللغة العلمية، هذا المصطلح هو "السيمانتيك" يقول بريال: "إن الدراسة التي ندعو إليها القارئ هي نوعية حديثة للغاية بحيث لم تسم بعد، نعم، لقد اهتم معظم اللسانيين بجسم وشكل الكلمات، وما انتهوا قط إلى القوانين التي تنتظم تغير المعاني، وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها ووفاتها، وبما أن هذه الدراسة تستحق اسماً خاصاً بها، فإننا نطلق عليها اسم "سيمانتيك" للدلالة على علم المعاني". (الملك موريس. دون تاريخ: ٤٦).

إن العالم اللغوي (بريال) انطلق دون ريب في تحديد موضوع دراسة عن المعنى وهو يسمى بعلم الدلالة ومصطلحه من جهود من سبقه من علماء اللغة الذين وفروا مفاهيم مختلفة تخص المنظومة اللغوية من جميع جوانبها.

يقول الدكتور كمال محمد بشر: "إن دراسة المعنى بوصفه فرعاً مستقلاً عن علم اللغة، قد ظهرت أول ما ظهرت سنة ١٨٣٩م، لكن هذه الدراسة لم تعرف بهذا الاسم (السيمانتيك) إلا بعد فترة طويلة أي سنة

١٨٨٣م عندما ابتكر العالم الفرنسي ( م. بريال ) المصطلح الحديث. " ( ستيفن أولمن ١٩٧٥ : ٠٦ ) . إلا أن المؤرخين اللغويين لظهور علم الدلالة يجمعون على أن فضل ( بريال ) يكمن في تخصيصه كتاباً استقل بدراسة المعنى هو كتاب ( محاولة في علم المعاني ) بسط فيه القول عن ماهية علم الدلالة، وأبدع منهجاً جديداً في دراسة المعنى هو المنهج الذي ينطلق من الكلمات نفسها لمعاينة الدلالات دون ربط ذلك بالظواهر اللغوية الأخرى. ويمكن أن نرسم معالم هذا المنهج اللغوي الجديد انطلاقاً من النص الذي أورده ( بريال ) في سياق تعريفه بعلم الدلالة:

أولاً: إذا كانت اللسانيات تهتم بشكل الكلمات، فإن دراسة المعنى في علم الدلالة (السيمانتيك) يهتم بجوهر هذه الكلمات ومضامينها.

ثانياً: الهدف الذي ينشده دراسة المعنى في علم الدلالة هو الوقوف على القوانين التي تنتظم تغيير المعاني وتطورها، والقواعد التي تسيّر وفقها اللغة، وذلك بالاطلاع على النصوص اللغوية بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة وفي هذا سعي حثيث إلى التنويع في التراكيب اللغوية لأداء وظائف معاني معينة، وهذا التنويع هو الذي يثري اللغة إثراء يحفظ أصول هذه اللغة، ولا يكون حاجزاً أمام تطورها وتجدها ويمكن في خضم البحث عن هذه النواميس "خلق" نواميس لغوية جديدة لكي تشرف على النظام الكلامي بين أهل اللغة لأن "عالم اللسان يكون همه الوعي باللغة عبر إدراك نواميس السلوك الكلامي" ( المسدي ١٩٨٦ : ١٠٤ )

ثالثاً: اتباع المنهج التطوري التأصيلي الذي يقف على ميلاد الكلمات ويتبعها في مسارها التاريخي، وقد يردّها إلى أصولها الأولى "لأن اللغة مؤسسة اجتماعية تحكمها نواميس مفروضة على الأفراد، تتناقلها الأجيال

بضرب من الحتمية التاريخية، إذ كل ما في اللغة- رهنأ- إنما هو منقول عن أشكال سابقة هي الأخرى منحدره من أنماط أكثر بدائية، وهكذا إلى الأصل الأوحده أو الأصول الأولى المتعدده". ( المسدي ١٩٨٦ : ١٠٤ ) فالنظام اللغوي، نظام متجدد ما دامت الكلمات لا تخضع لقانون ثابت يلزمها بمدلولاتها، فاللغة تنتظمها نواميس خفية تعود إلى اقتضاءات تعبيرية هي جزء من النظام الكلي الذي تدير وفقه اللغة، وتصرف معاني تراكيبيها.

هذه النقاط الثلاث هي الأطر الكبرى التي يندرج ضمنها منهج (ميشال بريال) في دراسة المعنى ومعه تحديد لمجمل فروع البحث في هذا المجال.

### ٣,٣ وجوه الاتفاق والاختلاف بين دراسة المعنى وفقه اللغة:

إن نشأة دراسة المعنى أو علم الدلالة، لم تكن نشأة مستقلة عن علوم اللغة الأخرى. إنما كان يعد هذا العلم جزءاً لصيقاً بفقهاء اللغة أو علم اللسانيات الذي كان يهتم بدراسة اللسان البشري، إلا أنهم لا يهتمون بدلالة الكلمات- كما أشار إلى ذلك (بريال)- هو الذي كان دافعاً لبعض العلماء اللغويين إلى البحث عن مجال علمي يضم بحثاً في جوهر الكلمات ومعانيها، لكي يحددوا ضمنه الموضوعات والمعايير والقواعد والمناهج والأدوات وما كان ذلك يسيراً خاصة إذا علمنا ذلك التداخل المتشابك الذي كان يجمع بين علوم اللغة مجتمعة وعلم الألسنة الذي ذهب علماءه إلى تفريعه إلى مباحث جمعت بين حقول مختلفة من العلوم كما هو شأن اللسانيات النفسية، ومبحث اللسانيات العصبية وما إلى ذلك. إن العلم اللساني كان يهتم بوصف الجوانب الصورية للغة وبيتعد الخوض في استبطان جوهر الكلمات ومعانيها الذي أصبح من

اهتمامات علم الدلالة (الحديث) في دراسة المعنى، ثم إن ضرورة الإحاطة ببعدها اللغوية والاجتماعية والثقافية والنفسية وتتبع سيرورة المعنى الديناميكي كل هذه حواجز وقفت أمام علماء علم اللغة، فاستبعدوا بذلك الخوض في دراسة المعنى وركزوا بجهتهم على شكل الكلمات، إلى أن برز دراسة المعنى في علم الدلالة ليستر هذا الفراغ في الدراسات اللغوية من جهة ويعمق البحث في الجانب المعاني الدلالي للغة من جهة أخرى، ويجتاز تلك الحواجز التي حالت دون أن يخوض اللسانيون في دراسة المعنى، "لأن دراسة المعنى في علم الدلالة هو ميدان يتجاوز حدود اللسانيات التي يتعين عليها وصف الجوانب الصورية للغة قبل كل شيء، فالدلالة ليست ظاهرة لغوية صرفاً وإذا كان بالإمكان بناء الحقول الدلالية فإنه ينبغي آنذاك الاعتماد على المعطيات الخارجية فقط.

إن بعد اللغة الاجتماعية والثقافية من العوائق التي تقف أمام الدراسات المعاني الدلالية الحديثة ويمكن تحديد ذلك فيما يلي:

أ- تعدد القيم الحافة بدلالة الألفاظ المركزية

ب- إن دلالة اللفظ ليست ظاهرة قارة ذلك أنه يمكنها أن تعني دوماً بحسب التجارب الجديدة (اللغوية وغيرها التي يجربها المتكلم) (سالم شاكر ١٩٩٢ : ٢٨).

إن هذه المباحث المتشعبة التي هي من صميم اهتمامات دراسة المعنى في علم الدلالة، هي التي دفعت اللسانيين ومنهم التوزيعيين وهي من التوزيعية أي نظرية تزعمها العالم اللغوي الأمريكي بلومفيلد (وهي نظرية عامة للألسنية ترى أن اللغة تتألف من إشارات معبرة تدرج جميعاً ضمن نظام اللغة لمنطق يكون التعبير على مستويات مختلفة والجملة تحمل إلى مؤلفاتها المباشرة بواسطة قواعد التوزيع والتعويض

والاستبدال) إلى إبعاد دراسة المعنى أو الدلالة من اللسانيات. والحقيقة التي لا مرأى فيها أن دراسة المعنى لم تخل منه أي مباحث لغوية سواء أكانت قديمة أم حديثة، ذلك أنه لا يمكن تصور دراسة الكلمات وهي جوفاء خالية من الدلالات. وهذا ما عبر عنه دي سوسير في سياق حديثه عن الدال والمدلول وشبه اتحاد الكلمات ودلالاتها بوجهي الورقة الواحدة.

إن علم الدلالة ودراسة المعنى كمبحث من المباحث اللغوية حسب ماهية اللسانيات، يهتم بحلقة من حلقات علم اللسان البشري، وهذه الحلقة تكمن في المظهر الإبلاغي وما يتعلق به، فالرسالة الإبلاغية هي التي تضطلع بنقل دلالة الخطاب إلى المتلقي بحيث يتم- في الحالات العادية- استيعابها استيعاباً كافياً، "فالدراسة اللسانية لا تقف عند تشخيص الحدث اللغوي في مستواه الأدائي، ولكن في سلكه الدائري إذ تهتم اللسانيات بتولد الحدث وبلوغه وظيفته ثم بتحقيقه مردوده عندما يولد رد الفعل المنشود، وهكذا يكون موضوع علم اللسان اللغة في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي وأخيراً في مظهرها التواصلية. (المسدي ١٩٨٦ : ٠٨١)

لقد ولجت اللسانيات كل مجالات الاتصالات الإنسانية حتى غدت ملتقى لكل العلوم الإنسانية واعتمدت في الخطاب بأنواعه، ولا يمكن أن نقيم هذا الدور الرائد في مجالات الحياة للألسنية دون أن نقر بحضور الدلالة في ذلك، كفرع أساسي ومهم في فعالية الخطاب "فالسانيات تستلهم الظاهرة اللغوية ونواميسها من مصادر لسانية وغير لسانية فتعتمد إلى إجراء مقطع عمودي على كل منتجات الفكر، بمنظور مخصوص فبعد البحث عن خصائص الخطاب الإخباري والخطاب الشعري الأدبي، تعمد اللسانيات إلى دراسة نواميس الخطاب العلمي والقضائي والإشهاري والديني والمذهبي". (المسدي ١٩٨٦ : ٠١٦٨).

ولم يكن للسانين هذا الاهتمام الواسع باللغة الإنسانية، إلا بعد أن ظهرت في أوروبا بعض مدارس بنوية عاينت الظاهرة اللغوية من كل جوانبها: الجانب الصوتي، والجانب المعجمي، والجانب التركيبي والجانب الدلالي، واستقر لديها أن "الألسنية هي دراسة اللغة بحد ذاتها دراسة علمية، وتحليل خصائصها النوعية، بغية الوصول إلى نواميس عملها" (ريمون طحان، دنيز بيطار طحان ١٩٨٣ : ٠٩٢).

وأن "اللغة تنظيم، وهذا التنظيم وظيفي، يتوسله الإنسان للتعبير عن أغراضه ولعملية التواصل. فلم تعد الألسنية تهتم بشكل الكلمات فحسب، بل أعطت لجوهر هذه الكلمات أهمية كبيرة، وذلك بعد ما تأكد لدى علماء الألسنية، أن البحث الألسني يبقى ناقصاً ما لم يهتم بجوانب اللغة جميعها، ويظل حكمه على الظواهر اللغوية يفتقد إلى طابع المعيارية التي تسم ديناميكية اللغة وفعاليتها بسمة التعيد. ولم يحصل هذا الوعي اللغوي في البحث الألسني إلا مع العلماء اللغويين المتأخرين كالعالم الأمريكي ( بلومفيلد ) الذي كان يرى أن الدراسة الألسنية، لا تنحصر بدراسة الأصوات والدلالات على المعاني اللغوية بذاتها، بل تشمل دراسة الارتباط القائم بين أصوات معينة ودلالات معينة ، و جدير بالذكر أن مفهوم ارتباط الصوت اللغوي بالدلالة، قد تبنته الألسنية بصورة عامة". ( ميشال زكريا ١٩٨٥ : ٢٣٢-٢٣٣).

وبعد هذا التزاوج الذي لزم علم الألسنية الأخذ به، تبين لعلماء اللغة المحدثين أن الجانب المعاني الدلالي في اللغة لا يزال البحث فيه هزياً كما كان في القديم، وأنه يحتاج إلى نظرة أخرى على مستوى البحث وعلى مستوى المنهج، رغم ما قدمته العلوم المستحدثة من نظريات أنارت جوانب مهمة من علم الدلالة كنظريات الإعلام والتواصل والمعلوماتية. يقول في ذلك الكاتبان: ريمون طحان ودينير بيطار طحان (١٩٨٣ : ١٠٥): "يقترن الكلام أو الأصوات، بنظريات الدلالة العامة، وكان علم الدلالة الجزء الهزيل من النظريات الألسنية،

وقد أصبح يفضل نظريات الإعلام والتواصل والمعلوماتية، مزوداً بمؤشرات سليمة منها أن المتكلمين بلغة واحدة يتبنون المعنى الواحد في الكلام الواحد أو الجملة الواحدة".

وبعد ذلك توفر لعلم الدلالة وجود مستقل، وإن بقيت تربطه بعلم اللغة الأخرى- وخاصة الألسنية- وشائج تتجلى بصورة واضحة في مجالات البحث. حيث يبرز التقاطع بين هذه العلوم مجتمعة. ولكن ما يميز البحث الدلالي، هو عمق الدراسة في معنى الكلمات والتراكيب أو معروفة عند بعض النقاد "المغزى أو ظلال المعنى" متخذاً في ذلك منهجاً خاصاً يتوخى المعيارية في اللغة والكلام، "والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهوية وقوام العلوم ليست مواضيع بحثها فحسب وإنما يستقيم العلم بموضوع ومنهج". (المسدي ١٩٨٦ : ٤١) وتبعاً لذلك اتسع نطاق البحث الدلالي، وأحرز علماء العربية سبقاً في هذا المجال حيث برز لغويون كثيرون وضعوا نظريات مختلفة وأرسوا بذلك قواعد أضحت مدارس دلالية، تنظر إلى قضية "المعنى" بنظريات مختلفة، وداخل المنهج الأوحده للبحث الدلالي ظهرت مناهج فرعية رأى أصحابها نجاعتها في تقديم الأجوبة الكافية لمختلف المسائل التي طرحت في الدراسات الدلالية، والتي عجز عنها البحث اللغوي قبلها.

٣,٤ دراسة المعنى أو الدلالة على المعنى عند العلماء المحدثين من الغربيين:

(من حيث المصطلح والأبعاد أو الماهية والمشروع)

لقد حدث تطور كبير في مفاهيم المصطلحات القديمة في العصر الحديث، واتخذت أبعاداً أخرجتها من تلك الدراسة "الأولية" ووسعت مجال البحث فيها، ومصطلح "الدلالة" هو من ضمن تلك المصطلحات التي



تبلورت مفاهيمها في العصر الحديث وشملت الدراسة فيها ميادين عدة من حياة الناس، بل أضحت ملتقى لاهتمامات من المعارف الإنسانية الحديثة كثيرة ، بدءاً بعلم النفس ثم علم الاجتماع والمنطق وعلوم الاتصال والإشارة. وإن هذه الصورة التي برز الدلالة فيها علم كأساس لعدة معارف حديثة هي نتاج للدراسة اللغوية المتخصصة ذلك "أن معالجة قضايا الدلالة بمفهوم العلم، وبمناهج بحثه الخاصة وعلى أيدي لغويين متخصصين إنما تعد ثمرة من ثمرات الدراسات اللغوية الحديثة." (أحمد مختار عمر ١٩٨٢ : ٢٢). وتبعاً لاتساع مجالات البحث الدلالي الحديث، فلم تعد الدلالة حكراً على النظام اللغوي وحسب، وإنما شملتها أنظمة سيميولوجية أزاحت الهيمنة اللغوية بل صارت معها في البحث جنباً إلى جنب، ومع ذلك بقيت اللغة إحدى أنجع وسائل نظام الإبلاغ والتواصل والخطاب، وأقدرها على الإطلاق على التجديد والتطور والتكيف بل لا مندوحة من القول أن الأنظمة السيميولوجية التي تتخذ العلامة المطلقة كمدخل أساسي لأي مستوى من مستويات الدراسة المعاني والدلالي، لا تستغني في الأحوال الغالبة عن اللغة خاصة على مستوى القراءة التعليلية التبيينية.

ومقاربة لماهية الدلالة وحقوقها الدراسية في العصر الحديث، عجننا مسائل البحث الدلالي عند ليف من اللغويين وذلك بقصد رسم إطار بين تتضح من خلاله معالم الدرس الدلالي الحديث إن على مستوى المصطلح والماهية وما أفرزه من تقسيمات زادت من توسيع دائرة البحث الدلالي، أو على مستوى الأبعاد والمشروع الذي تأسس بناء على اختلاف الرؤى والهدف بين مجموع المشتغلين في حقل البحث الدلالي والسيميولوجي العام. "يرمي (هذا المشروع السيميولوجي) من وجهة نظر "إينو" إلى تأسيس وعي بنيوي للاستقراء الدلالي." (د.فيدوج عبد القادر ١٩٩٠ : ٧) ولأن حلقة تأسيس الدرس الدلالي لم تكتمل دائرتها بعد، اقتصرنا في مسألتنا لمعالم البحث الدلالي الحديث على بعض اللغويين الذين بدأت معهم عملية التأسيس

والتشكيل والتفعيد، وبعض المشتغلين في حقول النقد والأدب حيث غدا عندهم الدرس الدلالي السيميائي أحد أهم المناهج النقدية الحديثة.

أ- ماهية الدلالة بين الوصفية والمعيارية:

بدأ البحث الدلالي في العصر الحديث بمنهج وصفي يعاين جزئيات الظاهرة اللغوية معاينة وصفية تعتمد طريقة الملاحظة والتحليل فالاستنتاج. وهي طريقة تعد امتداداً "لمنهج" البحث اللغوي القديم. ثم ارتقى الدرس الدلالي إلى مرحلة محاولة التنظير والتفعيد، فغدا يعتمد على المنهج المعياري وذلك لتزوع الباحثين اللغويين نحو تشكيل معالم مشروع دلالي بدءاً بجهود السابقين في ميدان البحوث اللغوية المختلفة، وارتقاء إلى "بناء هيكل نظري ينظم الركام الذي هو هيئة المعلومات السابقة، وبهذا تغدو الدراسة مقدمة لما يليها فيدفع العلم خطوات إلى حقول جديدة". (فايز الداية ١٩٨٥ : ٩٩). هذا الاندفاع نحو بناء وعي دلالي يساهم في تشكيله علماء محدثون تعددت رؤاهم وتكاملت جهودهم التي عكفوا من خلالها على إبراز اللغة بمفهومها العام، نظاماً لتحقيق التواصل والإبلاغ فبحثوا جزئياتها وغاصوا في عوالمها مستعينين في سبيل ذلك بعلوم أخرى، فتوسعت مجالات البحث اللغوي وغدا المبحث الدلالي ملتقى لعلوم إنسانية واجتماعية. وأدى ذلك إلى تفرع الدراسات، وإذا رمنا حصر العلماء الذين ساهموا في تشكيل معالم الدرس الدلالي والسميولوجي الحديث فإنه يعجزنا ذلك.

وقصدا إلى تقديم صورة لماهية الدلالة في العصر الحديث استجمعنا آراء للفيث من اللغويين والمشتغلين في حقل الأدب والنقد.

لقد أعلن ( بريال ميلاد ) علم يختص بجانب المعنى في اللغة وهو علم الدلالة الذي أتى ليسد تلك الثغرة في الدراسات اللغوية التي كانت تهتم بشكل الكلمات ومادتها، أما دراسة المعنى فيها فتمثل الجانب الهزيل قال بريال: "إن الدراسة التي ندعو إليها القارئ هي من نوع حديث للغاية بحيث لم تسم بعد، نعم، لقد اهتم معظم اللسانيين بجسم وشكل الكلمات وما انتبهوا قط إلى القوانين التي تنظم تغيير المعاني وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها ووفاتها. وبما أن هذه الدراسة تستحق اسماً خاصاً بما فإننا نطلق عليها اسم (semantic) للدلالة على دراسة المعنى. (الملك موريس. دون تاريخ: ٤٥)

" فعلم الدلالة- عند ( العالم بريال )- يعني بتلك القوانين التي تشرف على تغيير المعاني، ويُعابن الجانب التطوري للألفاظ اللغوية ومعانيها أو دلالاتها، ويكون بريال بذلك أول من وجه الاهتمام إلى دراسة المعاني ذاتها، لكن أهمية التفاتة ( بريال ) إلى جوهر الكلمات لم تقدر حق قدرها قبل محاولة الانجليزيين أوجدن ( C.K.Orgdon ) وريتشاردز ( I.A.Richards ) اللذين أحدثا ضجة في الدراسة اللغوية بإصدار كتابهما عام ١٩٢٣م تحت اسم "معنى المعنى" أو معروفة عند بعض النقاد "بمعنى المعنى" أو "ظلال المعنى" وفيه تساءل العالمان عن ماهية المعنى من حيث هو عمل ناتج عن اتحاد وجهي الدلالة أي الدال والمدلول". (موريس أبو ناضر، ١٩٨٢: ٣٢) وأضحى علم الدلالة ابتداء من ذلك يهتم بالصورة المفهومية، باعتبار أن هناك لا توجد علاقة مباشرة بين الاسم ومسماه، إنما العلاقة المباشرة تربط الدال بالمحتوى الفكري الذي هو في الذهن.

يقول ( مازن الوعر ) في هذا الصدد في تقديمه لكتاب "علم الدلالة" : "إذا كانت الصوتيات واللغويات تدرسان البنى التعبيرية وإمكانية حدوثها في اللغة، فإن الدلالات تدرس المعاني التي يمكن أن يعبر عنها من خلال البنى الصوتية والتركيبية". ( بيار جيرو ١٩٨٨ : ٧٢ )

ويوضح سالم شاكر (١٩٩٢ : ٤) أكثر، فيقول: "إن علم الدلالة يعني بظواهر مجردة هي الصورة المفهومية". ونزع علم الدلالة في العصر الحديث إلى تمثل المنهج الوصفي في بعض مراحل الدراسة خاصة فيما يتعلق برصد تطور الدلالة وتغيرها وبناء الحقول الدلالية يقول ميشال زكريا (١٩٨٥ : ٢١١) : "أما علم الدلالات فهو مستوى من مستويات الوصف اللغوي، ويتناول كل ما يتعلق بالدلالة أو بالمعنى فيبحث مثلاً في تطور معنى الكلمة ويقارن بين الحقول الدلالية المختلفة".

إن المجال الواسع الذي حظيت به الدراسات الدلالية الحديثة، يرجع بالأساس إلى تلك الأطر المميزة التي رسمها العالمان ( أوجدن ) و ( ريشاردز ) وبعدهما ( بريال )، ومع تقدم الدراسة بدأت البحوث الدلالية تشهد عقبات تكمن صعوبتها في استحالة حصرها، وتحديدها من ذلك أن عكف درس الدلالي الحديث على البحث في ماهية الصورة المفهومية، بحيث استحال معها الإحاطة بكل ما يشكل عالم المتكلم حتى يمكن فهم وإدراك المحتوى الفكري المجرد. يقول (كولردج) محدداً مجال البحث الجديد لدراسة المعنى أو علم الدلالة: "ولا يتضمن معنى اللفظة في رأبي مجرد الموضوع الذي يقابلها، بل يشمل أيضاً جميع الارتباطات التي تبعثها اللفظة في أذهاننا فطبيعة اللغة لا تمكنها من نقل الموضوع فحسب، وإنما تجعلها أيضاً تنقل شخصية المتكلم الذي يعرض الموضوع، ونواياه". (محمد مصطفى بدوي : ٩٧)

إن الحديث عن البنية العميقة التي تتحكم في إنتاج الدلالة من وجهة نظر مجردة، يبقى بعيد المرام، ولذلك فإن جل علماء الدلالة والسيميائيين المحدثين يركزون في أبحاثهم أكثر، على ما يحيط بعملية تأدية الدلالة من ظواهر منطقية نفسية. يقول بيار جيرو (١٩٨٨ : ١٣٣) موضحاً ذلك: "ويبقى علم الدلالة بالنسبة لبريال واتباعه متجهاً نحو السمات المنطقية، النفسية والتاريخية للظواهر أكثر من اتجاهه نحو عللها اللسانية".

لقد خطا العالمان كاتر وفودر (١٩٩٥:٧٢) (C.Fuchs P.Le Goffic) بالبحث الدلالي خطوة بعيدة إذ تناولاه من ناحية تفاعل مركبات الحدث الكلامي، بل إنهما طرحا إشكالية أساسية تتمحور حول تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ودلالاتها في لغة معينة في غياب النحو<sup>١</sup>، إذ قد تصل العملية التواصلية التي تضطلع بأمر نقل الدلالة إلى مستوى من التعقيد لا يمكن للنحو أن يشرح فيه ذلك، لأن السيمانتيك من وجهة نظر هذين العالمين يتناول قدرة المتكلم على إرسال وفهم الجمل الجديدة في ميدان يعجز عن شرحها النحو<sup>٢</sup>. إن الأبعاد التي اتخذها البحث الدلالي الحديث عبر دراسات معمقة، أخرجت النظريات الدلالية والفرضيات اللسانية العلمية من مجال التخمين والتقدير إلى ميدان التطبيق والتحقيق، رسمت إطاراً مفتوحاً على المستقبل لمشروع دلالي أوسع يلج من خلال الدرس السيميائي إلى كل مجال من مجالات المعرفة والبحث العلمي، ويكفي أن نتأمل كتب مثل كتاب "علم الدلالة البنيوي" ١٩٦٦م، "السيميوتيك والعلوم الاجتماعية" ١٩٧٦ م، "في المعنى" ١٩٧٠ م، لنذكر المصاف الذي بلغه علم الدلالة بعد ما كان علماً يفتقد إلى المنهج والموضوع معاً، إذ كان منشأه في إطار علم الألسنية العام.

<sup>١</sup> - هذا المذهب نفسي رمزي باطني - هذا ما لا يمكن أن يتصور أن صورة الجملة تكون سليمة في حالة غياب النحو.

<sup>٢</sup> - إن هؤلاء يهتمون بالمعاني فحسب، وإنما الصياغة اللفظية عندهم عاجزة عن التعبير عما يوجد في النفس، فإذا كانت اللغة مكسرة، وغير سليمة من حيث القواعد النحوية فليست سلامة اللغة عندهم ذات موضوع ذي شأن

يحتل اسم ( غريماس ) مكاناً علياً ضمن الباحثين في الحقل الدلالي الحديث ويعود ذلك إلى قدرته على تحقيق الرؤية في قراءاته النقدية للخطاب الأدبي، الشعري والنثري. لقد تجاوز غريماس المعطى الدلالي، الآني مفترضاً وجود معطى ممكن تتحلى فيه العوالم الدلالية التي تتمظهر في بنية دلالية، وعلى أساس وجود هذه العوالم تتم تنظير البنيات الدلالية والكشف عن آلياتها، وقد طرح العالم الدلالي فرضية وجود البنية الدلالية والعوالم الدلالية فيقول: "يجب أن نفهم بالبنية الدلالية ذلك الشكل العام لنظام العوالم الدلالية- المعطى، أو الممكن، ذي الطبيعة الاجتماعية والفردية ثقافات أو أفراد) والسؤال عما إذا كانت البنية الدلالية ماثلة في عالم الدلالة أو تحضن هذا العالم" (ج.غريماس ١٩٨٢ : ٩٧ ) إن احتواء العوالم الدلالية في بناء من صنع ألسني للتعبير عنها يفترض وجود مشاكلة بين مستوى التعبير ومكوناته ومستوى المعنى وسماته (وحدات المعنى الصغرى) . ذلك أن عالم المعنى يتمظهر في التلفظ ويتموقع في البنى التعبيرية يوضح غريماس ذلك بقوله: "إن فرضية المشاكلة بين المستويين تسمح إذن بالنظر إلى بنية المعنى وكأنها تلفظ لعالم الدلالة حسب وحداته المعنوية الصغرى (أي السمات) وما يقابلها من سمات مميزة على مستوى التعبير، هذه الوحدات الدلالية مكونة بالطريقة نفسها المكونة بها سمات التعبير، من فئات سمات ثنائية". ( ج.غريماس ١٩٨٢ : ٩٧) على الرغم من تباين آراء علماء الدلالة حول جوهر العملية الدلالية، فإن البحث الدلالي أخذ مسارات جديدة بعد وقوع التأكيد على أن اللغة هي نظام تتظافر فيه جملة من الأنظمة الفرعية كنظام البنى التركيبية، ونظام البنى المعجمية، والبنى الصوتية، والبنى الدلالية، ضمن نسق محكم أطلق عليه العلماء مصطلح (Universal Grammar) النحو الكلي ، واتجه الباحثون إلى الكشف عن هذا النسق وتحديد معالمه وسماته، وهذه مرحلة مهمة ارتقى إليها البحث الدلالي حيث "يلاحظ تشومسكي أن ما طبع البحث اللغوي في السنوات الأخيرة- هو تحول من العناية باللغة إلى العناية بالنحو، وهو تحول من جمع العينات وتنظيمها أو

دراسة لغة خاصة أو الخصائص العامة لكثير من اللغات أو كل اللغات إلى دراسة الأنساق التي توجد فعلاً في الدماغ وتساهم في تفسير الظواهر الملاحظة." ( الفاسي ١٩٨٦ : ٤٥ ) وقد أسهمت فكرة تشومسكي في توليد جملة من الأفكار طُرحت كاستفهامات تقتضي أجوبة ولو على وجه الافتراض، من ذلك السؤال حول كيف تنتظم اللغة كجملة من البنى في شكل أنساق نظرية داخل الدماغ ؟ إن وجود هذه الأنساق داخل الدماغ يترتب عليه الكشف عن المعرفة اللغوية الباطنية لمتكلم اللغة وضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي، وأقصى ما وصلت إليه البحوث اللغوية الدلالية هو بروز نموذج جديد للتفكير في نظام اللغة، المركب من أنساق مختلفة بحيث بزغ زمن التركيب مع نظرية تشومسكي ( الفاسي ١٩٨٧ : ٦٥ ). في النحو التوليدي التي تقوم على أساس تحليل السلسلة الكلامية إلى وحدات من الرموز، لتعيد تشكيل ليس السلسلة الكلامية وحسب بل سلاسل كلامية لا متناهية، وذلك إشارة إلى أن الدماغ البشري مركب فيه قواعد إنتاج لأحداث كلامية سليمة في التركيب والدلالة معاً، وعلى الرغم من أن تشومسكي قد أغفل في بحثه الأولى النسق الدلالي إلا أنه تدارك ذلك، خاصة بعد تلك الإسهامات التي تقدم بها العالمان كاتر وفودور، وأعاد الاعتبار إلى الوظيفة الدلالية للتركيب، وعدّل في رسمه البياني الذي تناول فيه السمات البنيوية التي تتألف منها الجملة، مضيفاً المكون الدلالي وإن كانت البنية الدلالية محتواة في ما سماه تشومسكي "بالسلاسل المعقدة"

ما يلاحظ هو بروز البنية العميقة والبنية السطحية ولعل ذلك ما حول تشومسكي إضافة الحلقة المفقودة في الرسم الأول، ونعني بها، المكون الدلالي، إذ البنية العميقة هي التي تنطوي على التمثيل الدلالي الذي يتحول إلى بنية سطحية وفق قواعد التحويل متشكلاً في تمثيل صوتي.

وغدا المبحث الدلالي، كبير الأرجاء بحيث انكب الدارسون يتناولون جانباً واحداً من جوانبه، فيبدو متشعباً عميقاً فمن ذلك أن اهتموا إلى وضع القواعد لسلامة التركيب، وسلامة الدلالة، مستوحين ذلك من قواعد الإسقاط التي وضعها تشومسكي، فلكي يؤدي التركيب الدلالة المعنية، وجب أن يكون سليماً في عناصره، وكذلك الشأن لسلامة الدلالة .

لقد تطور البحث الدلالي تطوراً سريعاً منذ عهد ( بريال ) و( دي سوسير )، حتى غدا فيه التنوع والاختلاف بين العلماء سمة مميزة وذلك لإغراقه في البحث المجرد، ولاتساع مساحة الدرس وظهور نظم جديدة زاحمت النظام اللغوي " إذ لم تعد اللغة إلا مجرد نقطة في فضاء رحيب تهيمن عليه إمبراطورية السمات النفسية للعالم اللاوعي الأغني والأشمل وهو النفس " ( عبد الملك مرتاض ١٩٩٣ : ٩ ) . وأضحى النموذج السيميولوجي أحد النماذج الأكثر حضوراً في القراءات النقدية الأدبية باعتبار النص شبكة من العلامات الدالة، وإن أهم مظهر تطوري بدا عليه علم الدلالة ضمن السيميولوجية الحديثة هو اقترانه بالتفكير الفلسفي " ويعتبر ( موريس ) من الذين قدموا نموذجاً سيميولوجياً فلسفياً بحيث استطاع أن يفرق بين الأبعاد الدلالية والأبعاد التركيبية والأبعاد الوظيفية للإشارة. فطبقاً لرأيه فإن العلاقة بين الإشارة والمجموعة الاجتماعية هي علاقة دلالية، والعلاقة بين الإشارة والإشارات الأخرى هي علاقة تركيبية أما العلاقة بين الإشارة ومستعملها فهي علاقة وظيفية" ( دلالية النص الأدبي ١٩٩٠ : ١٥ ) فاللغة ليست وظيفتها سوى الإيجاد دون إفصاح أو إبانة.

إن العامل النفسي في إدراك القيمة الدلالية للعلامة ذو أهمية بالغة، فافتراض وجود الكفاية اللغوية عند المتكلم يتوق إلى تحليل نفسي للمتكلم لضبط هذه الكفاية مروراً بتحليل التركيب اللساني، فالتحليل موحد



بين اللسانيات النفسية، أو ( علم النفس اللساني ) دون إغفال المركب الدلالي في العملية التي تتناول السلوك الكلامي بقصد الوقوف على البنى الذهنية المشكّلة لدلالته، فالإحاطة بالجانب التصوري في العملية التواصلية يساهم بقسط وفير في اكتمال حلقات الفعل الدلالي.

إن ماهية علم الدلالة كما أوضحناها- تنأى عن كل تأطير وحصر، كما أن المباحث اللغوية الحديثة لاتخاذها طابع الشمولية في الطرح والتناول، لا يزال معها الدرس الدلالي يراوح مكانه ضمن المبحث (السيمولوجي العام) بين تحديد الماهية العامة، وتحقيق الأبعاد في إطار النظرية السيمولوجية الشاملة التي تحاول وضع المفاهيم الدلالية رهن التحقيق في المنظومة الاجتماعية الحديثة التي عجت فيها المعارف والعلوم، واحتيج في سبيل استثمارها لأنساق لسانية دقيقة قد تضاف إلى النظم السيميائية غير اللغوية لأحداث وعي سيمولوجية، تتحقق معه النهضة المبتغاة.

### ١, ٤, ٣ أقسام المعنى

من المباحث اللغوية التي أثارها درس المعنى الدلالي، بناء على العلاقات التي تجمع الدال بمدلوله، مبحث أقسام الدلالة وأنواع المعنى. فإذا كان تحديد معنى الكلمة يتم بالرجوع إلى القاموس اللغوي، فإن ذلك لا يمكن أن ينسحب على جميع الكلمات التي ترد مفردة أو في السياق، ولذلك ميز اللغويون بين معان كثيرة أهمها:

١- المعنى الأساسي أو التصوري: وهو المعنى الذي تحمله الوحدة المعجمية حينما ترد

مفردة.

٢- المعنى الإضافي أو الثانوي: وهو معنى زائد على المعنى الأساسي يدرك من خلال

سياق الجملة .

٣- المعنى الأسلوبي: وهو الذي يحدد قيم تعبيرية تخص الثقافة أو الاجتماع.

٤- المعنى النفسي: وهو الذي يعكس الدلالات النفسية للفرد المتكلم.

٥- المعنى الإيجائي: وهو ذلك النوع من المعنى الذي يتصل بالكلمات ذات القدرة على

الإيجاء نظراً لشفافيتها. ( أحمد مختار عمر ١٩٨٢ : ٣٦-٣٧-٣٨-٣٩ )

وتقسيم المعنى في علم الدلالة يخضع لمبدأ عام ملخصه أن القيمة الدلالية للوحدة المعجمية لا يمكن اعتبارها دلالة قارة، إنما يخضع تحديد تلك القيمة لمجموع استعمالات هذه الصيغ في السياقات المختلفة، ولقد قسم العلماء الدلالات اعتماداً على معايير أخرى تركز على الإدراك لطبيعة العلاقة بين قطبي الفعل الدلالي، وهو لا يخرج عن ثلاث: اعتبار الطبيعة ، أو اعتبار العقل أو اعتبار العرف ، وعلى ذلك فالدلالة إما طبيعية أو عقلية أو عرفية. وأخضع علماء الدلالة تصنيف الدلالات بناء على أداء السياق للمعنى، "فالكلام إما أن يساق ليدل على تمام معناه، وإما أن يساق ليدل على بعض معناه، وإما أن يساق ليدل على معنى آخر خارج عن معناه الأصلي الذي وضعت الكلمة من أجله، إلا أنه لازم له عقلاً أو عرفاً" (الميداني ٢٠١١ : ٢٧) واستناداً إلى ذلك فالدلالات ثلاثة أصناف.

دلالة المطابقة ودلالة التضمن ودلالة الالتزام، وهذه الدلالات الثلاثة تندرج ضمن دلالة عامة هي الدلالة الوضعية التي هي قسم من أقسام الدلالة اللفظية، وبناء على ذلك فأقسام الدلالة في العصر الحديث تتفرع إلى ستة أصناف.

## ٣,٤,٢ أنواع المعنى عند الغربيين

لعل من أفضل الدراسات التي تناولت تصنيف المعنى وتفريعه، ومناقشة جزئياته، والأسس التي اعتمدت عليها التصنيف دراسات علماء الأصول في طرق الدلالة، ودراسات اللسانيين في المعنى وأنواعه، ولاسيما ما تضمنه علما الدلالة. وسنشرح في المباحث الآتية أنواع المعنى عند الغربيين .

لم يعد النظر إلى التخاطب اللغوي في اللسانيات الحديثة على أنه عملية مستندة إلى عناصر وضعية محضة، بل أصبح من المسلم به — بعد ظهور علم التداولية أن المخاطبين لا يمكنهم بلوغ تخاطب ناجح دون اللجوء إلى عناصر منطقية وتخاطبية. وبذلك تطورت النظرة إلى عملية التخاطب من اقتصارها على عمليتي الفك والتركيب للبنية الوضعية إلى كونها عملية استنتاجية محكومة بأصول تخاطبية تتداخل فيها ثلاثة عناصر أساسية هي المواضع اللغوية والعمليات المنطقية والأصول التخاطبية. ويرتبط كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة بنوع معين من المعاني التي تتخاطب بها في حياتنا اليومية؛ فالمواضع اللغوية ترتبط بالمعاني الحرفية للغة والنسب الخارجية التي تشير إليها الجمل في الخارج، والعمليات المنطقية ترتبط بما يعرف بدلالاتي التضمن والافتراض، والأصول التخاطبية ترتبط بالاستنتاجات غير الوضعية المنطقية. ولا شك أن هذه التطورات المتمثلة في توسيع النظرة إلى عملية التخاطب على النحو المذكور سابقا تدعونا إلى إعادة النظر في مفهوم الكفاية اللغوية والتخاطبية بحيث أصبح من المعقول الاعتقاد بأنه لا يصدق على متكلم لغة ما بأنه قادر على استخدام اللغة إلا إذا :

(أ) تمكن من المواضع اللغوية (المعجمية منها والقواعدية)

(ب) تمتع بقدرات عقلية تمكنه من أداء العمليات المنطقية التي يحتاج إليها في استنتاج المعاني المنطقية.

(ج) أَلْمُ بالأصول التخاطبية التي بها يستطيع استنباط المفاهيم التخاطبية.

ولعل في هذا تفسيراً لعجز الحاسوب عن أن يمتلك ناصية اللغة البشرية الطبيعية ويتقنها على النحو الذي نراه في الجنس البشري؛ إذ الحاسوب وغيره من الآلات المشابهة، وإن كانت له القدرة على التعامل مع المعاني الوضعية والمنطقية، فإنه يخفق في التعامل مع الأصول التخاطبية لصعوبة تقنياتها، وطبيعتها الفلسفية والاجتماعية المعقدة.

١, ٢, ٤, ٣ أنواع المعنى عند قرايس

"يتسم تصنيف المعنى عند (بول قرايس) بشيء من الغموض، فترك ذلك صداه في المحاولات التي قام بها اللسانيون لرسم مشجر لهذا التصنيف"، (٣٢٥: ١٩٩١ Robert Harnish) ولعل من أبرز المحاولات في ذلك محاولتي روبرت هارنيش (Robert M. Harnish) و جيرولد صادك (Jerrold M. sadock).

ويتميز مشجر صادك بأنه أقرب لتوضيح ما عرضه قرايس بالفعل عن أنواع المعنى، وإن لم يوضح موضع المعنى المنطقي في تصنيف قرايس. ومهما يكن من أمر فقد اتفق المشجران على تقسيم المعنى إلى منطوق ومفهوم، وتفرع المفهوم إلى وضعي وغير وضعي، وتفرع غير الوضعي إلى تخاطبي وغيره، وتفرع المفهوم التخاطبي إلى عام وخاص. ولئن لم يشر قرايس إلى ما أشار إليه (هارنيش) و(صادك) في مشجريهما بالمفهوم غير الوضعي غير التخاطبي فإن القسمة المنطقية تقتضي ذلك لاستقصاء كل الاحتمالات الممكنة. وربما كان الخط المستقطع الذي يشير إلى هذا النوع من المفهوم في مشجر هارنيش يقصد به الإيماء

إلى كون هذا المفهوم احتماليا وليس حقيقيا. وستحدث في المباحث القادمة عن كل نوع من أنواع المعنى عند بول قرايس.

### أ- المعنى الوضعي (أو المنطوق)

يفرق بول قرايس ( Paul Grice ) بين نوعين أساسيين من المعنى: المنطوق والمفهوم، ويقصد بالمنطوق (أو المعنى الوضعي للجملة) محتواها الدلالي الذي يشمل مجموع المعاني القواعدية (الصرفية والنحوية) والمعاني المعجمية التي تتضمنها، والتي يشير مجموعها إلى النسبة الخارجية (الموجودة خارج الذهن). كما يشمل أيضا تحديد الأوقات والمراجع التي تحيل عليها التعبيرات المشيرة. ( Harnish ٣٢٦ : ١٩٩١ ) وقد درج اللسانيون إلى مساواة معنى الجملة الوضعي بنسبتها الخارجية أو اشتراط صحتها كما يعرف في اللسانيات.

ويتسم المعنى الوضعي كما يذكر قراندي (Grundy) بعدم قبوله للإلغاء أو الإبطال دون الوقوع في تناقض (Peter Grundy ١٩٩٥ : ٨٢)

وإذا ما أُقرَّ معيار قبول الإلغاء هذا لاكتشاف المعنى الوضعي، فسيصبح كلُّ من التضمن والافتراض داخلين في تعريف المعنى الوضعي، ويبدو هذا ما ذهب إليه معظم الأصوليين عندما أقرّوا بأن دلالة التضمن من قبيل المعنى الوضعي، وإن خالف في ذلك الرازي وأتباعه. وذلك لأن التضمن والافتراض أيضا لا يقبلان الإلغاء.

وهكذا فإن ما يقصده قرايس بالمنطوق (what is said) إنما هو المحتوى المنطقي للقول اللغوية أو النسبة

الخارجية (التي تشير إليها في الخارج. وكل ما يخرج عن هذه النسبة فهو داخل في المفهوم. ومن الواضح أن تعريف المفهوم عنده إنما هو تعريف سلبي يشمل مجموعة غير متناغمة من المعاني لا يجمع بينها غير كونها لا تدخل في المنطوق.

ويرتبط تفريق قرايس بين المنطوق والمفهوم كما يذكر هورن (Horn) بالتفريق التقليدي بين صيغة الجملة المرتبطة بنسبتها الخارجية ومحتواها الذي لا يرتبط بنسبتها الخارجية. ومن ناحية أخرى يرتبط التفريق بين المنطوق والمفهوم كذلك بين علم الدلالة وعلم التداولية أو التخاطب، فبينما ينتمي الأول إلى الدلالة يندرج الآخر في إطار التخاطب.

وقد قدم قرايس بعض المعايير التي تميز المفهوم التخاطبي بوضوح من التضمن ونحوه من المعاني المنطقية والوضعية يمكن تلخيصها في الآتي:

(أ) أن المفهوم التخاطبي يحتاج إلى "تأمل" (worked out) تحكمه أصول التعاون.

(ب) أنه قابل للإلغاء أو للإبطال وهو يعني أنه من الممكن إبطاله، حيث يمكن إبطاله أو إلغاؤه خلافاً للتضمن الذي لا يمكن فيه دون الوقوع في تناقض صريح التي تتضمن ضرورة ولذا لا يمكن إلغاء ما تتضمنه إلا بالوقوع في تناقض.

(ج) أنه غير قابل للانفكاك، ويقصد به أن تغيير صيغة القولة لفظاً مع عدم المساس بالمعنى لا يؤدي إلى إلغاء المفهوم التخاطبي؛ لارتباطه بالمعنى وليس باللفظ؛ فأى تغيير في القولة إلى أي من مرادفاتهما الممكنة لا يؤول إلى إلغاء مفهومها.

(د) أنه ليس جزءاً من الصيغة المنطوقة، أي أنه ليس وضعياً، ولذا فإن المنطوق قد يكون صادقاً والمفهوم كاذباً.

(هـ) أنه لا يستمد من المنطوق بل من الطريقة التي نطق بها.

(و) أنه ظني الدلالة.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك

(ز) قابلية التأكيد.

ويقصد بها إمكان تأكيد المفهوم الذي يفهم من قولة ما دون الوقوع في الحشو. حيث أضيف إليها المؤكد "لا في المعلوفة" دون أن تكون الإضافة حشواً، خلافاً للتضمن الذي لا يكون تأكيده إلا حشواً كما إذا ما أكدنا المفهومة بدلالة التضمن، فيؤدي ذلك إلى حشو جلي غير مقبول.

## ب- المعنى المنطقي

يشمل المعنى المنطقي نوعين من المعاني هما التضمن والافتراض.

### ١- التضمن

يصدق على قضية ما (ق) أنها تتضمن أخرى (ك) إذا كان الحال أنه كلما كانت ق صادقة كانت ك بالضرورة صادقة. فالتضمن إذن علاقة بين جملتين ق و ك؛ حيث ق تتضمن ك إذا كان صدق ك تابعا لصدق ق. أما إذا كانت ق كاذبة، فلا يشترط أن تكون ك كذلك بل قد تكون ك صادقة أو كاذبة على الإطلاق.

الافتراض هو علاقة بين جملتين ق و ك حيث ق تفترض ك إذا كانت ك

صادقة سواء أكانت ق صادقة أم كاذبة.

والافتراض مفهوم يختلط كثيرا بمفهوم التضمن حتى عرفه بعضهم بأنه تضمن لا يتأثر بالنفي (على الرغم من

أن الثانية منهما تنفي أولاهما)

وعلى الرغم من أننا لم نعر على تعليل -فيما قرأنا من كتب اللسانيين- لظاهرة نجاة الافتراض من النفي

وتأثر التضمن به، فالظاهر أن السبب هو أنه في الافتراض تتكون على نحو تبدو فيه الأولى سابقة زمانيا

ومنطقيا للثانية بحيث يستلزم إثبات الثانية إثبات الأولى، لأن اللاحق لا يتحقق إلا بإثبات السابق، ولكن لا

يؤدي نفي الثانية إلى إلغاء الأولى؛ لأنه قد يثبت السابق دون وقوع لاحق.

أما في حالة التضمن فإن الأولى ليست سابقة ولا تالية للثانية، إذ الرتبة بينهما غير واردة، بل العلاقة بينهما

علاقة خاص بعام، ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام، لأن عدم رؤية الكلب لا تنفي انعدام رؤية حيوان

آخر، فقد يكون المتكلم قد رأى قطة أو نحوها، أما في حال الإثبات فقد تأثرت؛ لأن إثبات الخاص يستلزم

إثبات العام، فرؤية الكلب يستلزم بالضرورة رؤية الحيوان.

## ج- المفهوم

يقسم قرايس المفهوم إلى نوعين مفهوم وضعي ومفهوم تخاطبي.

## ١- المفهوم الوضعي



يسمى هذا النوع من المعنى مفهوما تميزا له من المنطوق، ويوصف بأنه وضعي تميزا له من المفهوم التخاطبي الذي ستتحدث عنه في المبحث القادم. ويقصد بالمفهوم الوضعي كل ما تدل عليه القولة بصيغتها ولكنه لا يندرج في النسبة الخارجية التي تشير إليها" حتى يحسب من المنطوق. ومن أمثلة المفهوم الوضعي ما يستنبط من القولة التي يتحدد صحة منطوقها بصحة نسبتها الخارجية ( أي المعنى الذي تشير إليه في الواقع الخارجي )، وهي في ذلك مرادفة للقولة ، أما الاستدراك الذي تدل عليه "لكن" فليس له صلة بمنطوق القولة بل بمفهومها الوضعي.

وهكذا فإن دلت على معنى لا يدخل في النسبة الخارجية، ولكنه مفهوم من بعض العناصر اللغوية المنطوقة التي تؤلف جزءا من صيغة الجملة، وهو العنصر "لكن" الدال على الاستدراك.

ولعل من أهم خصائص المفهوم الوضعي التي تميزه من المفهوم التخاطبي أنه لا يفسر في ضوء ما يعرف بأصول التخاطب. بل إن معناه مفهوم بغض النظر عن السياق الذي قيل فيه، وأما كونه مفهوما وليس منطوقا فلكونه لا يندرج في النسبة الخارجية للقولة التي يفهم منها كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ومن يدقق في الأمثلة التي ذكرها قرايس وغيره يلحظ أنه مرتبط ببعض الأدوات أو حروف المعاني، أي أنه يرتبط بالمعنى الوضعي للأدوات.

## ٢- المفهوم التخاطبي

يقصد بالمفهوم التخاطبي كل ما يستنتج من قولة ما علاوة على النسبة الخارجية التي تشير إليها- بالاعتماد على أصول التخاطب، وليس بالرجوع إلى المعاني الوضعية أو الاستنتاجات المنطقية. ويقوم المفهوم التخاطبي على افتراض مفاده أن إسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض ومحكومة بما يعرف بأسس التعاون التي

تقتضي أن كلا من المتكلم وسامعه يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح، ولتحقيق ذلك يؤدي كل منهما مهمته وفقاً لتلك الأسس. وقد صاغ الفيلسوف اللساني بول قرايس تلك الأسس على النحو الآتي:

١- مبدأ الكمّ:

(أ) تكلم على قدر الحاجة فقط (القدر الذي يضمن تحقيق الغرض من التخاطب).

(ب) لا تتجاوز بإفادتك القدر المطلوب.

٢- مبدأ الكيف:

(أ) لا تقل ما تعتقد كذبه.

(ب) لا تقل ما يعوزك فيه دليل يبين.

٣- مبدأ الأسلوب:

(أ) تجنب إهام التعبير.

(ب) تجنب اللبس

(ت) أوجز كلامك (تجنب الإطناب الزائد).

(ث) ليكن كلامك مرتباً.

٤- مبدأ المناسبة:

ليكن كلامك مناسباً لسياق الحال.

وتبدو أهمية هذه الأسس في أن المتلقي يفترض أن المتكلم يتبعها، ولذا فإن استنتاجاته مبنية على هذا

الافتراض. فإذا قال المتكلم القولة ، فسيستنتج المخاطب -بناء على مبدأ الكم- أن ليلي لم تأكل كل الخبز. وذلك لأنه لو كان المقصود هو أن ليلي أكلت كل الخبز لصرح المتكلم بذلك لأنه ملزم -بحكم مبدأ الكم- أن يتكلم على قدر الحاجة التي تفي بالغرض من المحادثة.

وهكذا فإن المفهوم التخاطبي لم يفهم من المعاني الوضعية للجملة، إذ ليس في هذه الجملة من المعاني المعجمية أو القواعدية أو التركيبية والأسلوبية ما يمكن أن يعزى إليه ذلك المفهوم، كما أنه ليس استنتاجاً منطقياً، لأنه ليس تضمناً أو افتراضاً تشتمل عليه، بل هو استنتاج مستمد من مبادئ التعاون التي تحكم عملية التخاطب، وعلى وجه التحديد فهو قضية يستلزمها اتباع مبدأ الكم.

وكما نلاحظ هنا فإن المفهوم الوضعي (وكذلك المعنى الوضعي) يختلف بوضوح عن المفهوم التخاطبي في كون الأول اعتباطياً ( أي أن العلاقة فيه بين اللفظ والمعنى ليست منطقية ولا ذاتية بل هي عشوائية لا تخضع إلا للمواضع اللغوية التي تعارف عليها أهل اللغة)، في حين أن استنباط الثاني من القولة إنما يكون بالقيام بعمليات عقلية.

وعلى الرغم مما سبق تبقى الحدود واضحة إلى حد كبير بين المفهوم التخاطبي والمعنى المنطقي، والمعنى الوضعي، وقد ذكر تشومسكي مثلاً جمع فيه بين الافتراض والمفهوم التخاطبي والمعنى الوضعي، حيث يفترض قائلها أن لديه خمسة أطفال، وتدل بمفهومها على أن ثلاثة من أطفاله ليسوا في المدرسة الابتدائية، وتدل بمعناها الوضعي على أن اثنين من أطفاله الخمسة في المرحلة الابتدائية:

٢.أ- المفهوم التخاطبي العام والمفهوم التخاطبي الخاص

إن الفرق الأساسي بين المفهوم التخاطبي العام والمفهوم التخاطبي الخاص أن الأول يستنبط بمعزل عن السياق في حين لا يستنبط الثاني إلا بالاستعانة بالسياق.

خلافًا للمفهوم التخاطبي الخاص الذي تُعدُّ كل أمثلة المفهوم التخاطبي المذكورة سابقًا، فإنه من الصعب - كما يذكر قرايس- العثور على أمثلة ليست محل نزاع للمفهوم التخاطبي العام، وذلك لالتباسه بالمفهوم الوضعي. وينبغي ألا نقفز هنا إلى استنتاج أن الأمر يرتبط بقواعد وضعية كأن يقال إن التفريق بين التنكير والتعريف على أساس أن الأول يفيد العموم والثاني يفيد الخصوص قد يكون حاسماً في تحديد المراد، وذلك لأن ثمة أمثلة أخرى عكسية.

وختاماً للحديث عن التفريق بين المنطوق والمفهوم بأنواعه المختلفة يجدر بنا أن نشير إلى أن هذا التفريق محل نظر بين اللسانيين وفلاسفة اللغة، ولم يحظ بالتسليم المطلق وإن وجد قبولاً لدى معظم المهتمين بهذا المجال. ومن أشهر المعارضين لهذا التفريق سبيربر (Sperber) وويلسون (Wilson) اللذان صرحا بأن تفريق قرايس بين ما ينطق (what is said) وما يفهم (what is implicated) تفريق غير سليم. ومن الانتقادات التي وجهها سبيربر وويلسون لهذا التفريق حكمها على كل جوانب المعنى التي تخرج عن تحديد المراجع (التي تحيل عليها ألفاظ الإشارة والضمائر والظروف المكانية والزمانية ونحوها من التعبيرات الإشارية) وعن الترجيح السياقي بأنها من قبيل المفهوم، وذهبا إلى القول بأن بعض مما عده قرايس من المفهوم هو في الواقع من قبيل المعنى غير الصريح، وأطلقا عليه مصطلح "المنطوق غير الصريح" الذي قصره على ما كان ناشئاً عن صيغة منطقية ضمن تركيبية القولة. ويريان أنه بدلاً من التفريق بين المنطوق الصريح والمفهوم الضمني - كما فعل قرايس- فالأولى أن يميز -بين القضية التي يجمع فيها المتكلم بين التعبير الصريح والتعبير غير الصريح، والاستنباطات المختلفة المستنتجة منها. وقد آل هذا عند أتباع نظرية المناسبة إلى التفريق بين ما

عرف بـ ( المنطوق غير الصريح ) و(المفهوم).

والظاهر أن هذا التفريق أقرب إلى طريقة ابن الحاجب الذي ضيق معنى المفهوم وأخرج المنطوق غير الصريح منه على نحو يتسم بالدقة والوضوح ويتميز فيه المفهوم من غيره من المعاني كما سنوضح في المبحث الآتي.

### ٣,٥ التطور في استخدام المعنى الدلالي

لقد كان اهتمام علماء الدلالة بمسألة التطور في استخدام المعنى الدلالي، منذ أوائل القرن التاسع عشر، حاولوا خلاله تأطير تغيير المعنى بقواعد وقوانين، فبحثوا في هذا المجال أسباب تغيير الدلالة وأشكاله وصوره، وقد أدركوا أن التطور الدلالي، هو تغيير الألفاظ لمعانيها، ذلك أن الألفاظ ترتبط بدلالاتها ضمن علاقة متبادلة فيحدث التطور الدلالي كلما حدث تغيير في هذه العلاقة، ولا يكون التطور في مفهوم علم الدلالة في اتجاه متصاعد دائماً، إنما قد يحدث وأن يضيف المعنى أو يخصص، كما يتسع أو يعمم، فيكون الانتقال من المعنى الضيق أو الخاص إلى المعنى الاتساعي أو العام وقد يحدث العكس، ولذلك يفضل بعض علماء اللغة المحدثين مصطلح تغيير المعنى عوض مصطلح التطور الدلالي يقول المسدي ( ١٩٨٦ ) :  
(٣٨) في ذلك: "إن الحقيقة العلمية التي لا مرء فيها اليوم هي أن كل الألسنة البشرية ما دامت تتداول فإنها تتطور، ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً، وإنما هو مأخوذ في معنى أنها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتركيب من جهة ثم في الدلالة على وجه الخصوص، ولكن هذا التغيير هو من البطء بحيث يخفى عن الحس الفردي المباشر".

إن التغيير الدلالي ظاهرة طبيعية، يمكن رصدها بوعي لغوي لحركية النظام اللغوي المرن، إذ تنتقل العلامة

اللغوية من مجال دلالي معين إلى مجال دلالي آخر، وهو ما يمكن أن يدرس في مباحث المجاز، وفي حركية اللغة الدائبة قد تتخلف الدلالة الأساسية للكلمة فاسحة مكانها للدلالة السياقية أو لقيمة تعبيرية أو أسلوبية، وبذلك تغدو الكلمة ذات مفهوم أساسي جديد وقد يحدث أن يتزاح هذا المفهوم بدوره ليحل مكانه مفهوم آخر، وهكذا يستمر التطور الدلالي في حركة لا متناهية تتميز بالبطء والخفاء. يشرح بيار جيرو (١٩٨٨) :  
٩٩) ذلك بقوله: "يتغير المعنى لأننا نعطي اسماً عن عمد لمفهوم ما من أجل غايات إدراكية أو تعبيرية، إننا نسمي الأشياء ويتغير المعنى لأن إحدى المشتركات الثانوية (معنى سياقي، قيمة تعبيرية، قيمة اجتماعية) تنزلق تدريجياً إلى المعنى الأساسي وتحل محله فيتطور المعنى".

إن التغيير الذي يطرأ على بنية اللغة، لا يحدث إلا إذا توفرت عوامل موضوعية وأخرى ذاتية تدفع العناصر اللغوية إلى تغيير دلالاتها، وقد حصر علماء الدلالة هذه العوامل في ثلاثة: عوامل اجتماعية ثقافية، عوامل نفسية، وعوامل لغوية، وقد توجد غير هذه العوامل تتحكم في التطور الدلالي. يوضح ذلك ستيفن أولمن (١٩٧٥ : ١٥٧) بقوله: "هذه الأنواع الثلاثة مجتمعة تستطيع فيما بينها أن توضح حالات كثيرة من تغير المعنى، ولكنها مع ذلك ليست جامعة بحال من الأحوال". وأهم عوامل التطور الدلالي، هي كما يلي:

### ٣,٥,١ العامل الاجتماعي الثقافي:

حيث يتم الانتقال من الدلالة الحسية إلى الدلالة التجريدية، نتيجة لرقى العقل الإنساني ويكون ذلك تدريجياً، ثم قد تندثر الدلالة الحسية فاسحة مجالها للدلالة التجريدية، وقد تظل مستعملة جنباً إلى جنب مع الدلالة التجريدية لفترة من الزمن" (إبراهيم أنيس ١٩٩٨ : ١٦١-١٦٢) فالنمو اللغوي لدى الإنسان الأول، عرف في بداية تسمية العالم الخارجي الدلالة الحسية فحسب، ومع تطور العقل الإنساني إنزوت تلك

الدلالات الحسية وحلت محلها الدلالات التجريدية.

وقد يحدث أن تضيق الدلالة بعد أن كانت متسعة أو عامة، ويمكن تمثل ذلك في الدلالات التي كانت مستعملة قبل الإسلام مثل الصلاة والزكاة والحج، ثم بعد الإسلام مالت دلالات هذه الصيغ اللغوية نحو التخصيص وهذه سنن لغوية تنسحب على كل عناصر النظام اللغوي، وقد تتسع الدلالة بعد أن كانت ضيقة مثال ذلك يذكر اللغويون ألفاظاً مثل: "الدلو، و"القصعة" و"السفينة" وغيرها إذ كانت تدل هذه الكلمات على أشياء موضوعة من مادة الخشب أو الطين ولكن رغم التغير الذي حصل في شكل ومادة هذه الأشياء في العصر الحديث، إلا أن هذه الألفاظ ما زالت دلالاتها القديمة تشملها ضمن مجالها الدلالي.

### ٣,٥,٢ العامل النفسي:

قد تعدّل اللغة بإشراف المجتمع عن استعمال بعض الكلمات لما لها من دلالات مكروهة، أو يمجها الذوق الإنساني وهو ما يعرف باللامساس، ويخضع ذلك لثقافة المجتمع ونمط تفكيره وحسه التربوي، فيلجأ المجتمع اللغوي إلى تغيير ذلك اللفظ ذي الدلالة المكروهة والمموجة بلفظ آخر ذي دلالة يستحسنها الذوق، فكأن اللامساس يؤدي إلى تحايل في التعبير أو ما يسمى بالتلطف، وهو في حقيقته إبدال الكلمة الحادة بالكلمة الأقل حدة، وهذا التزوع نحو التماس التلطف في استعمال الدلالات اللغوية هو السبب في تغير المعنى".

(أحمد مختار عمر ١٩٨٢ : ٢٤٠)

### ٣,٥,٣ العامل اللغوي:

قد يحدث في صلب اللغة فجوات معجمية لا تجد معها اللفظ الذي يعبر عن الدلالة الجديدة فيلجأ اللغويون إلى سدها عن طريق الاقتراض اللغوي أو الاشتقاق، وقد يتجه المجتمع اللغوي نحو المجاز فيتم ابتداء دلالة

جديدة أو يحصل نقل لدلالة من حقل دلالي إلى آخر، وأمثلة ذلك كثيرة في اللغة العربية كقولنا: أسنان المشط فدلالة "الأسنان" تم نقلها من مجال دلالي يخص الكائن الحي بوجه عام إلى مجال آخر يبدو بعيداً ويخص "المشط" ومثل ذلك قولنا: "أرجل الكرسي" و"ظهر السيف" و"كبد السماء" وغيرها من التراكيب اللغوية. إن الكلمة قد تقترض معنى جديداً ضمن الخطاب اللغوي فتصبح ذات دلالة إضافية متداولة مع مجموع المتخاطبين يشرح ذلك بيارجيرو بقوله: "إني لا أرى بأساً من التكرار فأقول مجدداً إني أعتقد مع (دي سوسير بضرورة) وجود مفهومين للقيمة البنيوية والمضمون الدلالي، ولا تنفي هاتان القيمتان بعضها بعضاً بل متلازمتان، فالكلمة من جهة أولى منفتحة على إمكانات من العلاقة تعدها بنية النظام اللساني، ولكن من جهة أخرى كلما تحققت العلاقات الافتراضية ضمن الخطاب وعرفها المتكلمون، نجد أن أثر المعنى الناتج عنها يتخزن في الذاكرة وانطلاقاً من هذه اللحظة يتعلق المعنى بالإشارة ويعطيها مضموناً. (بيار جيرو ١٩٨٨ : ٤٣) هذه الأسباب تعد أهم العوامل التي تتحكم في التطور الدلالي أو تغيير المعنى وقد عقد إبراهيم أنيس فصلاً في كتابه "دلالة الألفاظ" وضح فيه أسباب تغيير المعنى ومظاهره، والتي شبهها بمظاهر وأعراض المرض وحصرها في خمس مظاهر هي: تخصيص الدلالة، تعميم الدلالة، انحطاط الدلالة، رقي الدلالة، وتغيير مجال الاستعمال (المجاز). (إبراهيم أنيس ١٩٩٨ : ١٥٢-١٦٧)

وتخصيص الدلالة، يعني تحويل الدلالة من المعنى الكلي، إلى المعنى الجزئي أو تضيق مجال استعمالها، أما تعميم الدلالة فمعناها أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل. أما رقي الدلالة وانحطاطها فيدرجه علماء الدلالة تحت مصطلح "نقل المعنى" إذ قد تتردد الكلمة بين الرقي والانحطاط في سلم الاستعمال الاجتماعي، بل قد تصعد الكلمة الواحدة إلى القمة وتهبط في وقت قصير، فكانت دلالة طول اليد كناية عن السخاء والكرم وهي قيمة عليا لكنها أضحت وصفاً للسارق إذ



يقال له: هو طويل اليد، أما تغيير مجال الاستعمال بنقل الدلالة من مجالها الحقيقي إلى مجال المجاز فيمثلون لها بكلمة "رسول" التي كانت تطلق على الشخص الذي يرسل لأداء مهمة ما.

فحوّل مجال استعمالها الدلالي فأضحت تطلق على شخص "الني" بحيث تتبادر إلى الذهن كلما استعملت ضمن الخطاب اللغوي العادي. ( أحمد مختار عمر ١٩٨٢ : ٢٤٣-٢٤٥-٢٤٨ )

هذه التبدلات التي تحدثت في صلب النظام اللغوي هي من التعقيد والبطء بحيث لا يمكن رصد ذلك إلا بوعي علمي، متمكن صاحبه من أدوات رصد التطور أو التغيير الدلالي، ثم إن اللغة ما دامت تخضع علاقتها الدلالية لمعيار الاعتيادية، فإنها تتطور وتغير وتنزع نحو احتواء التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمع اللغوي، فما اللغة إلا انعكاس للمجتمع بكل مكوناته وعناصره وإن المجتمع يؤثر في اللغة سلباً وإيجاباً وعلى ذلك فمسألة التطور أو التغيير الدلالي تأخذ في مجالها كل هذه الاعتبارات الاجتماعية والفكرية واللغوية والنفسية التي تخص المجتمع اللغوي.

هذه المباحث التي أجمالناها، تمثل مجال الدراسة الدلالية التي تهتم بالمعنى وأشياء متعلقة به، فهي تتناولها في صيغته الأفرادية كما تتناولها في صيغته التركيبية. وأول ما بحثه الدرس الدلالي، مسألة اللغة باعتبارها نظام من الرموز اللغوية، فتناولها -في البدء- من الجانب التاريخي كما تناولها الأقدمون من العلماء، وبقية النتائج التي أحرزها العلماء في هذا المجال مجرد افتراضات تفتقد إلى الدقة العلمية لأنها تكشف عن عالم اللغة لا تتوفر حوله معطيات كثيرة إنما هو أشبه بالبحث في مسألة ميتافيزيقية، ولذلك تعددت النظريات حول نشأة اللغة وإن كانت تعود إلى أحد الاتجاهين التاليين:

-اتجاه يقول بعرفية اللغة ومواضعة الناس حول تسمية عالم الأشياء .

-اتجاه يذهب إلى أن اللغة توقيفية طبيعية في الإنسان.

وداخل كل اتجاه، توجد آراء مختلفة ومتباينة مما حدا ببعض الهيئات العلمية إلى منع إلقاء محاضرات، أو إجراء بحوث تخص النشأة التاريخية للغة.

وتناول البحث الدلالي والأنسي بصفة عامة جوهر العملية الدلالية باعتبارها أساس التواصل والإبلاغ، وبما أن موضوع علم الدلالة المعنى، فإنه كان لزاماً على الباحثين الدلاليين أن يتناولوا طبيعة الدال، كما تناولوا طبيعة المدلول. ولقد أطلق (دي سوسير) - اختصاراً - على الدال والمدلول باعتبارهما وجهين لعملة واحدة مصطلح الدليل اللساني، وفي مجال هذا تناول الدلالي اهتم علماء الدلالة بالعلاقة التي تربط طرفي العملية الدلالية - الدال والمدلول - وبرزت على أساس ذلك، نظريات أرادت تأسيس رؤية موحدة تُظهر من خلالها القوانين اللغوية التي تنتظم الدليل اللساني، فظهر في هذا المجال مبحث العلاقات الدلالية والتي قسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: العلاقة الوضعية، والعلاقة الطبيعية، والعلاقة العقلية.

إن دراسة طبيعة المدلول، أوحى للعلماء تقسيماً آخر للدلالة بالاعتماد على معايير معينة فإذا كان الدال في صيغته الإفرادية فالدلالة -إذن- دلالة معجمية وسماتها علماء الدلالة المعنى المركزي أو التصوري أو المفهومي أو الإدراكي، أما إذا كان الدال في صيغته التركيبية فالدلالة سياقية، وقد أكد كثير من علماء الدلالة أن معنى الكلمة هو حصيلة مجموع استعمالاتها في السياقات اللغوية، وعلى هذا الأساس فتكون الدلالة موحية لمعان نفسية أو اجتماعية، أو ثقافية، وقد يفيد السياق معانياً فوق دلالية اصطلاح على تسميتها بالقيم تمييزاً لها عن الدلالة وهي القيم الأسلوبية أو التعبيرية، وقد اعتمدت معايير أخرى في تقسيم الدلالة

على أساس المفهوم من جهة، وعلى أساس المجزوء من جهة أخرى، وبناء على ذلك، فالدلالة تتوزع إلى ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام.

و درس علم الدلالة في جملة مباحثه، مسألة التطور الدلالي وهو مبحث اتخذ المنهج التاريخي الوصفي أسلوباً في الدراسة والتحليل، يتتبع الصيغة في مراحلها المختلفة دارساً تغيرها الدلالي واقفاً في هذا المجال على أسباب هذا التغير وأشكاله وانحصرت هذه العوامل في: العامل الاجتماعي الثقافي، العامل اللغوي، والعامل النفسي كما بين الدرس الدلالي الحديث، مظاهر هذا التغير في المعنى منها: التخصيص والتعميم، وانحطاط ورقي المعنى، وتغير مجال الاستعمال وهو ما يسمى بمبحث المجاز الذي يعد مبحثاً خاصاً من مباحث علم الدلالة، وذلك لاعتماده في التخاطب والتواصل اللغوي، فالتعبير اللغوي إما أن يكون ذا دلالة أصلية أو دلالة مجازية، وعلى هذا الأساس فدرس المجاز والحقيقة تنتظم فيه معظم مباحث علم الدلالة، ففيه تبرز طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، وانتقال المدلول لأن يكون دالاً لمدلول آخر وبناء على ذلك فمبحث المجاز هو دراسة لمعنى المعنى، ويمكن أن نلمس في هذا المبحث مختلف الأنساق الدلالية من دلالة المطابقة والتضمن والالتزام، ومن الدلالة العرفية والطبيعية والعقلية، كما يتناول درس المجاز مسألة التطور الدلالي باعتبار أن وظيفة المجاز تتمثل في توسيع المعنى أو تضييقه، أو نقله من مجال دلالي إلى مجال دلالي آخر.

### ٣,٦ المعنى بوصفه (مغزى) و(إحالة)

إن القضية المعنى والمغزى ليست قضية وظيفة معنى لفظ في تركيب ، بل المقصد هو دلالة التركيب أو الجملة، وعلاقته المتناسكة وأثرها في المعنى ، والمتلقي يدرك بوعيه اللغوي مقاصد اللغة ، ومعاني الألفاظ ترتبط بالسياق النصي العام والبيئة التي جاءت فيه ، وتعد دراسة النص من خلال تركيبه هي الأساس في

فهم دلالاته ، لأن التركيب متى افتقد لدلالة افتقد قيمته ، وقيمة المفردات في وظائفها الدلالية وقيمة الدلالة في وظائفها البيئية والإجتماعية.

لقد تطور الجدل الواقعي في المعنى بوصفه جدلا داخليا لمعنى الخطاب . المعنى هو ما يقوم به المتكلم . ولكنه أيضا ما تقوم به الجملة . فمعنى النطق - بمعنى المحتوى الخيري - هو الجانب "الموضوعي" من هذا المعنى . ففي المغزى ثلاثي الأبعاد لإحالة الجملة إلى ذاتها، وهي البعد التمريزي (illocutionary) للفعل الكلامي ، وقصد التعرف من كذن السامع ، يمثل معنى الناطق الجانب (الذاتي) للمعنى.

ولا يستفيد هذا الجدل الذاتي - الموضوعي معنى المعنى أو مغزى المعنى ، ولذلك فهو لا يستنفد أيضا بنية الخطاب . ويمكن تناول الجانب "الذاتي" للخطاب بطريقتين مختلفتين أيضا . فقد نعني به "ما" الخطاب ، أو قد نعني به "عما" الخطاب هو مغزاه (sense)، أما "عما" الخطاب فهو مرجعه وإحالاته (refernce) . وقد قدم هذا التمييز بين المغزى والإحالة (المنطقي الألماني) غوتلوب فريجة إلى الفلسفة الحديثة في مقالته الشهيرة : (Bedeutung Ueber Sinn und) التي ترجمت إلى الإنجليزية بعنوان "في المغزى والإحالة" . (فريجة ١٩٧٠ : ٥٦-٧٨) وهو يميز يمكن ربطه مباشرة بتمييزنا الأولى بين السيمياء وعلم الدلالة . ولا يسمح لنا إلا مستوى الجملة أن نميز "ما يقال" عن "يقال عن ماذا" . ففي النظام اللغوي ، كالمعجم مثلا ، لا وجود لمشكلة الإحالة ، لأن العلامات تشير إلى علامات أخرى في داخل النظام . مع الجملة تتوجه اللغة إلى ما وراء ذاتها . وفي حين يكون المغزى محايا في الخطاب ، وموضوعيا بالمعنى المثالي للكلمة ، تعبر الإحالة عن الحركة التي تتعالى بها اللغة على ذاتها . بعبارة أخرى ، يقرن المغزى وظيفة التحديد والوظيفة الإسنادية بالجملة ، بينما تربط الإحالة اللغة بالعالم . فهي تسمية أخرى لدعوى الخطاب بالصدق.

والواقعة الحاسمة هنا أن اللغة لا تكتسب الغحالة إلا حين تستعمل . وكما أوضح ستراونسن (Strawson) في مقالته الشهيرة عن مقالة راسل (Russell) ، " عن التعيين " ، فإن جملة بعينها ، أي مغزى بعينه ، قد يشير إلى الخارج ، وقد لا يشير اعتمادا على الأحوال أو سياق فعل الخطاب . " (ستراونس ١٩٠٥ : ٣٢٠) فلا وجود لعلامة داخلية ، مستقلة عن استعمال الجملة ، تشكل معيارا يمكن الاطمئنان إليه عن دلالة المطابقة مع الخارج . وبالتالي فليس جدل المغزى والإحالة بمنفصم الصلة عن الجدل السابق بين الواقعة والمعنى . فالإحالة إلى الخارج هي ما تقوم به الجملة في مقام معين ، واستنادا إلى استعمال معين . وهي أيضا ما يقوم به المتكلم ، حين يصل كلمته بالواقع . وكون المرء يشير إلى شيء ما في وقت ما هو واقعة ، أو حدث كلامي لكن هذه الواقعة تكتسب بنيتها من المعنى بوصفه مغزى . فالتكلم يشير إلى ما ، من خلال البنية الفكرية للمغزى أو استنادا إليها . هكذا يتخلل قصد الإشارة عند المتكلم المغزى ، ويخرقه . وبهذه الطريقة يكتسب جدل الواقعة والمعنى تطورا جديدا من جدل المغزى والإحالة .

لكن جدل المغزى والغحالة من الأصالة بحيث يمكن اعتباره دليلا مستقلا . فليس سوى هذا الجدل ما يقول لنا شيئا عن الصلة بين اللغة والشرط الانطولوجي للوجود في العالم . فاللغة ليست علما مستقلا بذاته . بل هي ليست عالما . ولكن لكوننا نتجه بانفسنا كلية إلى هذه المواقف ، ولكوننا نتأثر بمواقف ، فإن لدينا ما نقوله ، ولدينا تجارب وخبرات ننقلها للغة .

وفكرة نقل التجربة للغة هي الشرط الانطولوجي للإحالة ، وهو شرط أنطولوجي ينعكس في اللغة بوصفها مسلمة ليس لها مسوّغ محايث ، مسلمة نفترض استنادا إليها الوجود الموضوعي للأشياء الجزئية التي ندل عليها . فنحن نفترض سلفا أن شيئا ما موجود ، لكي نستدل على شيء آخر ونسير إليه . وهذا التسليم

بالوجود الموضوعي (existence) من حيث هو أساس لتحديد الهوية هو ما قصده فريجة حين قال : "إننا لن نرضى بالمغزى وحده ، بل نفترض قبلا وجود الإحالة" . ( فريجه (١٩٧٠) : ٦١ و ٦٣ ) وإنه لتسليم ضروري بحيث إننا نحتاج إضافة صفات معينة إذا أردنا ان نشير إلى كيانات خيالية من طراز الشخصيات الروائية أو المسرحية . ويؤكد هذا الدور الإيضافي للتعليق (suspension) أن وظيفة تحديد معينة تثير بطريقة أصلية جدا سؤالا مشروعا عن الوجود الموضوعي.

لكن هذه الإشارة القصدية إلى العالم خارج اللغة تعتمد على مسلمة خالصة ، وستبقى قفزة موضع شك على ما وراء اللغة ، إذا لم يكن هذا التخارج نظيرا للنقطة السابقة الأكثر أصالة ، التي تبدأ من تجربة الوجود في العالم وتنطلق من هذا الشرط الأنطولوجي نحو التعبير عنه في اللغة . فلأن هناك أولا شيئا ما نقوله ، ولأن لدينا تجربة نريد نقلها للغة ، فإن اللغة لا تتجه نحو معنى مثالي ، بل تحيل كذلك إلى ما يوجد في الخارج.

فهذا الجدل من العمق والأصالة بحيث إنه يمكن أن يحكم كامل نظرية اللغة بصفتها خطابا ، بل يمكنه ان يقدم إعادة صياغة للجدل النووي عن الواقعة والمعنى . فلو لم تكن اللغة تحيل بعمق إلى الخارج، فهل كانت ستكون ذات معنى ؟ كيف يمكننا ان نعرف أن العلامة تمثل شيئا ما ، إذ لم تكتسب توجهها نحو الشيء الذي تمثله من استعمالها في الخطاب؟ وأخيرا تبدو السيمياء وكأنها محص تجريد من علم الدلالة . والتحديد السيميائي للعلامة بصفتها اختلافا داخليا بين الدال والمدلول يفترض قبلا تعريفا دلاليا لها بصفتها إحالة إلى شيء ما تمثله . إذاً ، فالتعريف الأكثر عينية للسيمياء هي أنها النظرية التي تربط التكوين الداخلي أو الحايث للمغزى بالقصد المتعالي للإحالة.

وهذا الاستدلال الكلي على مشكلة الإحالة من السعة بحيث يجب حتى على معنى المتكلم أن يتم التعبير عنه بلغة الإحالة من حيث هي خطاب يحيل إلى ذاته ، أي من حيث هي استدلال المتكلم ببنية الخطاب . والخطاب يشير إلى من يتكلم به في الوقت نفسه الذي يشير فيه إلى العالم . وليس هذا التعالق بالأمر التافه ، ما دام المتكلم يشير إلى العالم حين يتكلم . فالخطاب في الفعل وفي الاستعمال يشير إلى الأمام وإلى الوراء معا ، إلى المتكلم وإلى العالم . وهذا هو المعيار النهائي للغة بوصفها خطابا .

### ١, ٦, ٣ المعنى ومغزى المعنى (الدلالة الإدراكية والدلالة الإيحائية)

يقصد بالدلالة الإدراكية ما يشمل كل أنواع المعنى التي تحدثنا عنها في الفصل المخصص للحديث عن أنواع المعنى أو الدلالة. والجامع المشترك بين تلك الدلالات الذي يميزها عن الدلالة الإيحائية

- ١- اشتراك أفراد البيئة اللغوية عادة في فهمها.

- ٢- إدراكها إدراك عقلي محض يتوقف على معرفة الوضع، أو الاستنباط المنطقي، أو الاستعانة بأصول التخاطب والتعاون.

- ٣- تؤدي وظيفة الإبلاغ.

أما الدلالة الإيحائية فيقصد بها المعنى العاطفي الزائد عن المعنى الإدراكي، ومن خصائصها:

- ١- أنها تختلف باختلاف الأفراد.

- ٢- أن إدراكها إدراك عاطفي.

- ٣- أنها تؤدي وظيفة التأثير.

وبناء على ما سبق فإن الدلالة الإدراكية لكلمة "أم" هي الوالدة أو ما يرادفها من المعاني، أما دلالاتها الإيحائية فتختلف باختلاف الأفراد (الحنان، العطف، العناية... إلخ). وكذا فإن الدلالة الإدراكية لكلمة "ليل" هي الوقت الممتد من المغرب إلى الفجر، أما دلالاتها الإيحائية فقد تكون (السهر، القلق، الخوف، السكون... إلخ).

ويستخدم اللسانيون مصطلحات مختلفة لما أطلق عليه هنا الدلالة الإدراكية والدلالة الإيحائية، إبراهيم أنيس ( ١٩٩٨ : ١٠٧ ) مثلا يستخدم الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، وقد ذكر أن أفراد البيئة اللغوية الواحدة يقنعون في حياتهم "بقدر مشترك من الدلالة يصل بهم إلى نوع من الفهم التقريبي الذي يكتفي به الناس في حياتهم العامة. وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه"، أما الدلالة الهامشية فعرفها بأنها "تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم". ( إبراهيم أنيس ١٩٩٨ : ١٠٦ )

وقد شاع بين الغربيين استخدام مصطلحي الإحالة (denotation) والإيحاء أو المغزى (connotation) للدلالة الإدراكية والإيحائية. ومن تعريفاتهم للإيحاء ما يراه لايتز بأنه "المكون العاطفي أو الوجداني الزائد عن المعنى المركزي"، وإذا كان لايتز يقصر الإيحاء و المغزى على الظلال العاطفية، فقد أدخل هنري لوفيفر الجوانب العقلية أيضا، حيث عرفه بأنه "أصداء العلامات الانفعالية والعقلية". ويتفق هارتمان وستورك مع لوفيفر في ذلك حيث عرفا الإيحاء بأنه المعنى "المؤسس على المشاعر والأفكار التي تلوح في عقل المتكلم (أو الكاتب) أو السامع (أو القارئ).



وقد انصب اهتمام مارتينييه في تعريفه للإيجاء على معيار الشيوع وعدمه في التفريق بين الإحالة والإيجاء حين ذكر أن الإيجاء هو "كل ما في استعمال كلمة ما ، مما لا تشمله تجربة جميع مستعملي تلك الكلمة في تلك اللغة".

وينبغي ألا يفهم أن الدلالة الإيجائية مقتصرة على ما يحوم حول المعنى المعجمي للكلمات من إيجاءات، بل تشمل أيضا ما يترتب على الأنماط الأسلوبية والتغيرات القواعدية من ظلال أسلوبية مرتبطة بها. ومن ذلك التنعيم، والتقديم والتأخير، وأساليب التعجب، والمدح والذم، وقطع النعت للترحم أو المبالغة في المدح والذم. كما أن بعض اللواحق والصيغ الصرفية قد تضيف على المعنى ظلالا عاطفية، ومن ذلك صيغ التصغير الدالة على التحقير أو التعظيم أو نحو ذلك، واللاحقة "ية" التي تشحن المصادر الصناعية بقوة عاطفية مؤثرة، كما في اشتراكية، وحرية، وتقديمية ورجعية.

#### عوامل الشحن العاطفي

لعلّ من أهم العوامل التي تلصق بالكلمة أو العبارة ظلالا عاطفية عامل الاستخدام، فتداول اللفظ بين الناس يصبغه بمشاعر مستخدميه ويكسبه رصيدا انفعاليا، ومن أدلة ذلك ما اكتسبته كلمة "جثمان" من ظلال ميّزته من مرادفتها كلمة "جسم" بسبب تخصيصها في الاستخدامات المتأخرة لجسم الميت، وشيبه بذلك كلمة "عصابة" التي قصرها الاستخدام الحديث على الجماعة الخارجة عن القانون، مع أن استخداماتها القديمة لا تدل على ذلك، فقد وردت في شعر حسّان بن ثابت في المدح، حيث يقول:

لله در عصابة نادمتهم يوما بخلق في الزمان الأول

ومن العوامل التي تكثر اللفظ بإيحاءات انفعالية الطبيعة العاطفية للمدلولات نفسها، كما في الكلمات الدالة على القيم كالحرية والعدل والمساواة والكرامة والأنفة، وكذلك الصفات المستهجنة أو المحببة للنفس مثل حقير وسافل وبغيض، وعظيم وجميل ورائع.

ومن عوامل الشحن العاطفي أيضا طبيعة التركيب الصوتي للكلمة أو العبارة، كما في قول دريد بن الصمة يرثي أخاه:

صبا ما صبا حتى علا الشيب رأسه فلما علاه قال للباطل: ابعده

فالوقع الصوتي والجرس الموسيقي والنمط التركيبي لعبارة "صبا ما صبا" ألبيت المعنى ثوبا من العاطفة لآدم المعنى الأساسي الذي يعبر عنه الشاعر، وأسهم من جهة أخرى في إظهار حسرته وحرقته على وفاة أخيه.

ومنها أيضا عامل الارتباط النفسي بين كلمة (أو عبارة) وأخرى، حيث يجر استخدامها ما يحوم حول الأخرى من ظلال عاطفية، وهو ما يفسر تحفظ حفاظ القرآن من استخدام عبارات نحو "كبيرهم هذا" و"أنا خير من .." لما تستدعيانه من إيحاءات مستهجنة بسبب ما جاء في القرآن من نحو "قال بل فعله كبيرهم هذا" إشارة إلى كبير الأصنام، و"كبيرهم الذي علمهم السحر"، وما ورد على لسان الشيطان عن آدم "أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين". وشبيه ما هذا ما يقوم به مستخدمو اللغة حين يتجنبون استعمال ألفاظ معينة في بعض المواقف التخاطبية لما تجلبه من إيحاءات مستهجنة قد تكون مرتبطة بالمعاني الأخرى التي تدل عليها الكلمة أو العبارة. ومنه أيضا الارتباط الزماني والمكاني بين كلمتين تستدعي إحداها الأخرى عادة، كما في "عام الفيل" التي قد يؤدي ذكرها إلى استدعاء مولد الرسول - ص - إلى الذهن، وكما في

"مكة" التي قد توقظ في الذهن ذكر المدينة، وفي كلتا الحالتين فإن المشاعر المرتبطة بالكلمة المستدعاة قد تنسحب على الكلمة المستعملة.

## ٣,٦,٢ المعنى والأسلوب

والنقاد الغربيون في مناقشة علم البلاغة معروفة بالأسلوبيين حيث قال إبراهيم عبدالجواد (١٩٩٦ : ١٢٢) حيث قول شكري في محاولته أن يكشف عن أوجه الاتفاق بين تصور اللغويين الغربيين للغة وبين الدرس البلاغي العربي. فربط بين نظرة دي سوسير للغة وتعريف الجرجاني للبلاغة وكانت فكرة العلاقات القائمة بين المحور الرأسي والمحور الأفقي حاضرة في شقها الأفقي. حيث تأتي بتعريف الجرجاني على أنها " تأخي معاني النحو بحسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام" وجاءت في تعريف السكاكي بأنها: " معرفة خواص التراكيب" (إبراهيم عبدالجواد ١٩٩٦ : ١٢٣)

فعلى هذه الشاكلة، اندفع شكري عياد يكشف عن وجوه التلاقي بين دراسة المعنى أو علم الدلالة وعلم البلاغة العربية، وإن فرق بينهما في بعض القضايا.

أما نقاط الالتقاء، فكانت على النحو الآتي:

١. أهمية الموقف.

٢. طرق التعبير.

٣. الهدف.

حيث يهتم الأوربيون والبلاغيون بمراعاة مقتضى الحال. وقد لعبت الظروف الفكرية التي أحاطت العصر القديم والعصر الحديث، في اختلاف التركيز بين العلمين في هذا المجال. حيث كانت البلاغة تركز على عقلية المخاطب، نظراً لخضوع البلاغة في ذلك الوقت لسيادة المنطق على التفكير العلمي، وإن وجد عندهم مادةٌ أدبية تهتم بالناحية الوجدانية للمخاطب. بينما كانت الأسلوبية قد نشأت في عهد علم النفس، الذي انتشر في شتى المجالات، لذلك وُجد الموقفُ عند الأسلوبيين أشدَّ تعقيداً منه عند البلاغيين. ( إبراهيم عبدالجواد ١٩٩٦ : ١٢٤ )

أما طرق التعبير، فهو موقف ناتج من سابقه. إذ يفترض كلا العلمين أن هناك طرقاً متعددة للتعبير عن المعنى، وأن القائل أو الكاتب يختار إحدى هذه الطرق بما يراه مناسباً للموقف في رأيه ( إبراهيم عبدالجواد ١٩٩٦ : ١٢٥ )

وفيما يتعلق بهدف الأسلوبية والبلاغة، فقد قرره شكري عياد مشتركاً، إذ يسعى كلا العلمين إلى تقديم " صورة شاملة لأنواع المفردات والتراكيب، وما يختص به كل منهما من دلالات، وهذا نفسه هو ما يصفه علم البلاغة" (شكري عياد ١٩٨٢ : ٤٣).

وقد كشف شكري عياد عن بعض المفارقات بين البلاغة والأسلوب ، فيما يتعلق بأصول كل علم. إذ اعتقد أن أصل البلاغة لغوي قديم، وأصل الأسلوب لغوي حديث، فصبغت هذه الأصول البلاغة بالمعيارية، والأسلوب بالعلمية الوصفية. (إبراهيم عبدالجواد ١٩٩٦ : ١٢٦ )

ولم يكن عطاء سوسير متوقفاً على هذا الطرح بل جمع إلى جانبه عدة طروحات كان لها أثرها في الدرس عن المعنى . ومنها:

قسم هو بين الدال ومدلول بأن يرى " العلامة اللغوية ذات طبيعة مركبة. وهي مكونة من اتحاد (الدال)، أي: الشكل الصوتي الذي يشار به إلى المعنى، و(المدلول)، أي: المعنى أو المفهوم نفسه ". ( يوسف أبو العدوس ٢٠١٠ : ٤١ )

### ٣,٧ الخلاصة

ونقول في ضوء قضية المعنى والمغزى عند الأوربيين والغربيين وجدنا فيها الاستفادة مما توصل إليه البحث اللغوي في العصر الحديث، حيث توسع البحث في مجال الدراسات اللغوية وتعددت المناهج في دراسة هذه العلوم بفضل التغيرات التي فرضتها عوامل النمو الفكري فأصبح علم اللغة " في بحثه جميع ما يبحث يصدر عن مبدأ عام أو مبادئ عامة، ويقفو منهجا فردا، ويستهدي وسائل معينة، فدراسته مترابطة متكاملة يسودها روح العلم وأسلوبه ". ( عبد العزيز حمودة ٢٠٠١ : ٢٧٥ ) فإذا توجهنا نحو علماء اللغة والأسلوب والنقاد الأوربيين في العصر الحديث، فإن عنايتهم بهذه القضية لم تكن أقل من عناية علمائنا، حيث درسوها ووقفوا على مظاهرها.

ونحن وإن كنا لا ننكر أن الدراسة اللغوية في العصر الحديث قد أصبحت أكثر تخصصا وعلمية من سابقتها عند العرب، إلا أن الدراسات اللغوية العربية القديمة في هذا المجال تبقى رائدة، فقد تطرقت لجميع المواضيع التي تمس ثنائية اللفظ والمعنى بالدراسة والتحليل من قريب أو بعيد. ويبقى للعامل الزمني أثره على التصور الفكري والمنهجي في الدراسات الدلالية الحديثة، فالدراسة اللغوية العربية لهذه القضية قديما ارتبطت بخدمة النص القرآني، والبحث عن مواطن الإعجاز فيه، وحماية لغته من اللحن والانحراف. في حين بدأ الاهتمام بدراسة هذه الثنائية (أو ما يسمى علم الدلالة) عند الأوربيين في فترة جد متأخرة عن العرب "فكلمة دلالة

(Semantics) ظهرت لأول مرة في الإنجليزية في القرن السابع عشر في كتاب (جون سبنسر) ثم استعملها اللغوي الفرنسي ( ميشيل برييل ) (M.Breal) بينما يقول (ليش) إن مصطلح (Semantics) ظهر لأول مرة سنة ١٩٠٠م في ترجمة ( برييل ) (M.Breal) وأن ما قاله ( Leach ) يحدد تاريخ استعمال ( Semantics ) الدلالة باعتباره مصطلحا لغويا.